

المحاضرة الاولى (الإطار النظري للمحاسبة المالية) .

١- نشأة المحاسبة:

وبالنظر في التاريخ وجد أنه تم استخدام طرق مختلفة لمسك الدفاتر منذ سنة ٢٣٠٠ ق م بداية بالسومريين الذين استخدموا أقراص الطين التي نقشوا عليها البيانات وجففوها تحت أشعة الشمس ، ثم الرومانيين استخدموا الأخشاب المغطاة بالشمع ، ثم المصريين القدماء والهنود الحمر استخدموا ورق البردي للتسجيل واستبدل الورق بالقماش والجلد في العصر الاسلامي ، وفي القرن الثاني عشر في عهد هنري الأول استخدم الورق الملتف على شكل اسطوانات وفي القرن ١٣ و ١٤ استخدم النقش على الألواح الخشبية وتقسيماها نصفين يحتفظ كل من البائع والمشتري بنصف لإثبات الدين. ومع ظهور النقود واختفاء التعامل بنظام المقايضة ، كان لابد للتاجر من طريقة علمية لمسك الدفاتر. ومن هنا وضع بانتشيلو عالم الرياضيات الايطالي الأسس الأولية للمحاسبة كنظرية وأوجد نظرية القيد المزدوج سنة ١٤٩٤م ولم يتم استعمالها بشكل واسع إلا عام ١٨٦٩م ، واقترح بانتشيلو ثلاث دفاتر (١) التسوية (٢) اليومية (٣) الأستاذ ولازالت تستخدم إلى الآن. ولكن مع تطور التبادل التجاري وظهور الاختراعات والنمو الصناعي كان لابد للمحاسبة أن تكون علم له نظريات وفروض ومبادئ ومفاهيم علمية واستخراج وتحليل النتائج المالية.

٢- تعريف المحاسبة:

- تعريف يعتمد على الجانب التطبيقي: فن تسجيل وتصنيف وتلخيص الأحداث الاقتصادية .
- تعريف يعتمد على الجانب العلمي والاكاديمي : العلم الذي يبحث في طرق تسجيل وتبويب وتحليل المعاملات المالية المختلفة للمنشأة لخدمة أغراض معينة.
- جمعية المحاسبة الأمريكية : هي عملية تحديد وقياس وتسجيل وتوصيل المعلومات المالية المتعلقة بالوحدات الاقتصادية إلى المستخدمين المهتمين بتلك المعلومات لمساعدتهم في اتخاذ القرارات الاقتصادية السليمة .
- نظام للمعلومات يختص بتوليد المعلومات ذات الطابع الاقتصادي أو المعلومات المرتبطة بالأحداث التي تنطوي على الاختيار من بين الاستخدامات البديلة للموارد الاقتصادية المحدودة .

من خلال التعريفات السابقة يمكن استنتاج التعريف التالي للمحاسبة :

(هي مجموعة من المبادئ والأسس والمفاهيم المحاسبية التي تحكم تسجيل العمليات المالية بطريقة منظمة وتبويبها وتلخيصها في شكل قوائم مالية بهدف تحديد نتيجة أعمال المنشأة من ربح أو خسارة عن فترة زمنية معينة وتحديد المركز المالي في هذه الفترة وحتى يستفيد جميع الأطراف في اتخاذ القرارات الاقتصادية المختلفة)

٣- أهداف و وظائف المحاسبة المالية : Objectives of Financial Accounting :

يجب في البداية التفرقة بين الأهداف والوظائف ، فالهدف: هو الغاية التي يرغب في تحقيقها ، في حين أن الوظيفة: هي مجموعة الأعمال التي يتم القيام بها من أجل تحقيق هذه الغاية. وفي ضوء ذلك يمكن القول أن للمحاسبة المالية الأهداف والوظائف التالية:

أولاً : الأهداف : Objectives :

هناك خمسة أهداف للمحاسبة المالية

الأهداف المستخلصة من التعريف السابق ذكره:

١- تحديد نتيجة أعمال المنشأة من ربح أو خسارة عن فترة زمنية معينة.

٢- تحديد المركز المالي في هذه الفترة.

الأهداف الأخرى التي تسعى المحاسبة المالية إلى تحقيقها :

٣- توفير البيانات والمعلومات اللازمة للتخطيط ورسم السياسات للفترة أو الفترات القادمة.

٤- توفير البيانات والمعلومات اللازمة لإحكام الرقابة على أعمال المنشأة والمحافظة على ممتلكاتها من الضياع والتلاعب والإختلاس.

٥- الإحتفاظ بسجلات كاملة ومنظمة ودائمة للتصرفات المالية التي تقوم بها المنشأة حتى يمكن الرجوع إليها عند الحاجة.

ثانياً : الوظائف : Functions :

هناك أربعة وظائف للمحاسبة المالية :

١- التحديد :تحديد الأحداث الاقتصادية (العمليات المالية) التي ينبغي الإهتمام بها ومعالجتها وتجهيزها (هل هي عملية مالية أو غير مالية ؟) فالمحاسبة تهتم فقط بالعمليات المالية لأنها لغة المال مثل : بيع السلع، تقديم الخدمات، الشراء ، دفع الأجور. أما العمليات غير المالية مثل: قرار تعيين موظف فالمحاسبة لا تهتم بها.

٢- القياس : بعد تحديد العمليات المالية يجب أن تكون قابلة للقياس بوحدة النقد (تحديد قيمتها بالريال) لها قيمة مالية. أما العمليات التي لا يمكن قياسها بوحدة النقد فيتم تجاهلها لأنها عمليات غير مالية .

٣- التسجيل : بعد قياس العمليات المالية يتم إثباتها في الدفاتر المحاسبية باتباع الطرق العلمية السليمة وذلك بشكل توثيق تاريخي مستمر .

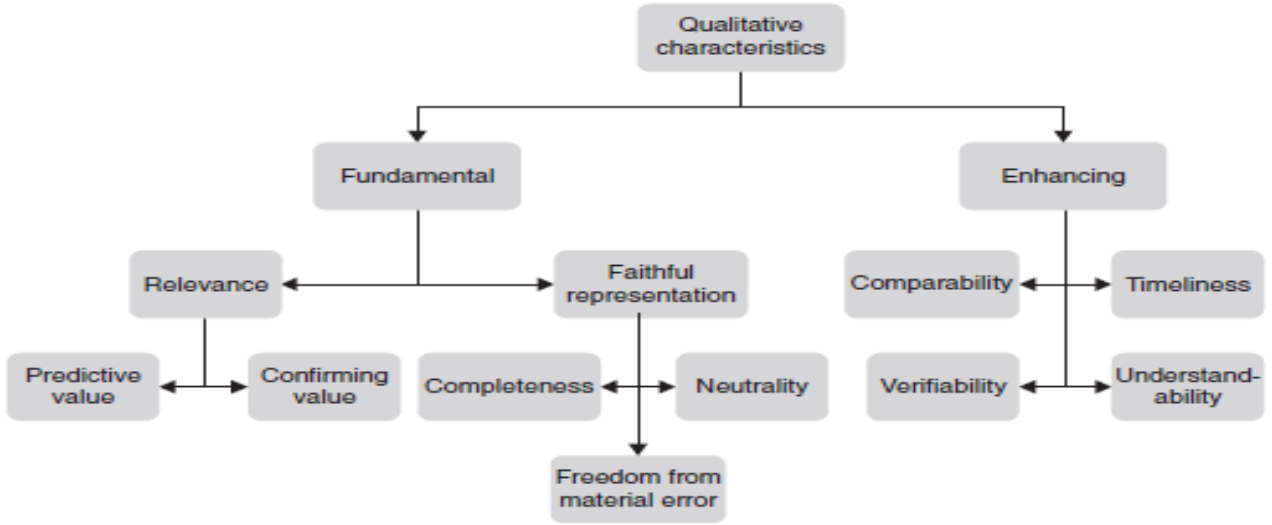
٤- التوصيل: لكي تتم الإستفادة من العمليات المالية التي تم تحديدها وقياسها وتسجيلها ينبغي توصيل نتائجها إلى المستفيدين عن طريق إعداد التقارير المالية التي من أهمها القوائم المالية ، ثم يقوم المحاسب بتحليل وتفسير هذه القوائم للمستفيدين ليسترشدوا بها في اتخاذ القرارات .

٤- الأطراف المستفيدة:

- إدارة المنشأة (المستخدم الداخلي):
المستويات الإدارية المختلفة داخل المنشأة التي أعدت التقارير المالية لاحتياج إدارة المنشأة للمعلومات المحاسبية لمساعدتها في اتخاذ القرارات الاقتصادية الرشيدة مثل مدى حاجة المنشأة للسيولة النقدية ، بالإضافة إلى حاجة إدارة المنشأة للتأكد من تحقيق أهدافها طويلة الأجل في تحقيق الربح ويكون ذلك من خلال تقارير تفصيلية داخلية إضافة للتقارير المالية والقوائم المعدة .
- المستخدم الخارجي :
وتشمل جميع الأطراف غير إدارة المنشأة وهي:
 - أصحاب المنشأة (الملاك) :
 - للتعرف على مدى نجاح أعمالهم وقياس مدى كفاءة الإدارة في استخدام وحماية أموالهم ، بالإضافة إلى اتخاذ القرارات المتعلقة بزيادة أو تخفيض استثماراتهم أو ابقائها على ما هي عليه .
 - المستثمرون الحاليون والمحتملون:
للتعرف على حجم العائد الحالي أو المتوقع ومدى كفاءة الإدارة .
 - الدائنون:
للاطمأنان على تحصيل مستحقاتهم من المنشأة ..
 - الأجهزة الحكومية:
مثل مصلحة الزكاة والدخل ، وزارة المالية والتجارة وديوان المراقبة العامة وذلك لأغراض مختلفة مثل جباية الزكاة وفرض الضرائب ، التخطيط الإقتصادي، منح الإعانات
 - العاملون:
للاطمأنان على استمرار وظائفهم .
 - الرأي العام :
- وهم الخبراء والباحثون والمستشارون الماليون والاقتصاديون والمؤسسات العامة وذلك لأغراض مختلفة .

٥- خصائص المعلومات المحاسبية:

والتي تركزت في جزئين اساسين الخصائص الرئيسية وتمثلت في الملائمة relevant والتمثيل الصادق Faithful representation وتشير الملائمة الى قدرة المعلومات على صنع الفارق والتأثير في القرارات التي يتخذها المستخدمين وهي مرتكزة في ذلك على ميزتي القيمة التوكيدية والقيمة التنبؤية اما التمثيل الصادق فيشير الى قدرة المعلومات على ان تمثل وصدق جوهر العنصر والحقيقة المراد تمثيلها ويشترط في الوصول الى جوهر التمثيل للمعلومة ان تكون مكتملة ومحيدة وخالية من الخطأ ويرتبط التمثيل الصادق مباشرة بميزة عدم التأكد واليقين في القياس المحاسبي فيما حدد الاطار مجموعة متناسقة من الخصائص الثانوية التي تعزز فائدة المعلومات وهي قابلية المقارنة Comparability التوقيت Timeliness وقابلية الفهم Understandability فضلا عن قيد الكلفة Cost constraint



٦- المبادئ المحاسبية

تتبع المبادئ المحاسبية من اهداف المحاسبة الاساسية وهي الاحكام والقواعد العامة التي تساعد في كيفية تسجيل العمليات المالية وتوصيلها الى مستخدميها، وقد تم تصنيف المبادئ الفروض والمحددات من قبل مجلس معايير المحاسبة المالية، وتضم المبادئ الاتية ..

أ. **مبدأ التكلفة التاريخية:** ويعني ان الشركة تسجل الموجودات والمصروفات والمطلوبات والايرادات التي تحصل بكلفتها الحقيقية اي تسجل بالمبلغ الفعلي الذي تمت فيه العملية ، وتمثل الكلفة هذه القيمة الحقيقية التي تم مبادلتها في تاريخ حدوثها، وسبب استخدام هذا المبدأ هو ان المقياس (الكلفة) هو مقياس موثوق به موضوعي وتوجد مستندات تؤيد العملية المالية

- ب. مبدأ تحقق الإيراد: على المحاسب ان يعترف بالإيراد (يسجله بالسجلات المحاسبية) في الفترة المحاسبية التي يتم تحقق الإيراد فيها، وغالبا ما يعترف بالإيراد عند نقطة البيع لكون سعر البيع يمثل مقياس موضوعي لمبلغ الإيراد المتحقق
- ت. مبدأ المقابلة: ويعني هذا المبدأ أن كل المصاريف التي تتعلق وترتبط بإيراد معين تتم مقابلتها واستقطاعها من هذا الإيراد للمدة التي تحقق فيها لتدبير صافي الدخل، وأن المصاريف هي التي تتحملها الشركة بغرض تحقيق الإيراد
- ث. مبدأ الإفصاح: ويعني هذا المبدأ أن كل المعلومات الضرورية لفهم القوائم المالية من قبل مستخدمي هذه القوائم يجب ان يفصح عنها، اي ان كل الاحداث والحالات التي تؤدي الى اختالفات عند مستخدمي القوائم المالية يجب ان يفصح عنها.

٧- الفروض المحاسبية

- الفرضية تعني كلام او تعبير قابل للصواب او الخطأ، ويتم اعتماد الفروض من اجل فهم الظروف والاحداث المحيطة او تثبيتها وبناء افكار او مفاهيم في ضوءها لتساعد في تحقيق الاهداف او التوصل اليها والفروض المحاسبية هي
- أ. فرض الوحدة الاقتصادية المستقلة: وبموجبها نفترض ان الشركة وحدة اقتصادية(محاسبية) مستقلة عن المالك وعن الشركات الاخرى اي لها شخصية معنوية مستقلة عن شخصيات المالكين او الشركات الاخرى
- ب. فرض الاستمرارية: يفترض ان الشركة مستمرة في ممارسة نشاطها الى امد غير محدد وهذا الفرض يعكس توقعات اطراف ذات المصالح بالمشروع من جهة، وينعكس على تنظيم العمال المحاسبية واعداد القوائم المالية وها الفرض يدعم مبدأ الكلفة التاريخية
- ت. فرض الدورية: وبموجب هذا الفرض يتم تقسيم العمر الكلي للشركة الى فترات دورية أغراض اعداد القوائم المالية .
- ث. فرض ثبات وحدة النقد: يبين هذا الفرض بان البيانات الخاصة بالعمليات التي تسجل بالدفاتر المحاسبية يعبر عنها بواسطة النقد ومن جهة اخرى ان وحدة النقد تعتبر كوحدة قياس ثابتة ال تتغير كي يمكن تسجيل العمليات بالسجلات المحاسبية دون تغييرها من وقت الى آخر.

٨- المحددات او القيود المحاسبية

- وهي القيود التي تحدد او تقيد المحاسب ويعمل في ظلها وبموجبها ولا يمكن تجاوزها وهي
- أ. الحيطة والحذر : تعمل المحاسبة في ظل عدم التأكد وعلى المحاسب ان يحتاط للامر بان يختار الطريقة الاقل ضررا على الشركة، كأن يأخذ اقل قيمة الاصول والإيرادات واعلى قيمة للخصوم والمطلوبات، اي الا يعترف بالإيراد قبل تحققه فعال، ويحتاط للخسائر المتوقعة
- ب. الاهمية النسبية المادية: حيث تكون للفقرة او للعنصر اهمية عندما يكون له تأثير في قرارات مستخدمي المعلومات المحاسبية والعكس بالعكس وعلى المحاسب ان يبذل ما يكفي من جهد لكل فقرة حسب اهميتها

ت. الكلفة / المنفعة: وتعني ان كلفة انتاج، المعلومات المحاسبية التي يقوم بأعدادها من خلال القوائم المالية يجب ان لا تزيد عن المنافع المتوقعة من استخدام هذه المعلومات

ث. التطبيقات الممثلة: توجد شركات متماثلة في انشطتها مثل شركات النسيج، الالبان، فيجب على المحاسبين في هذه الشركات المتشابهة تطبيق الطرق والاجراءات المحاسبية المتشابهة كي يمكن المقارنة بين هذه الشركات من خلال قوائمها المالية.

٩- التقارير المالية :

المنتج النهائي لمخرجات النظام المحاسبي وتنقسم إلى :

- التقارير الخاصة : وتكون لخدمة جهة معينة لتحقيق هدف معين وفي العادة يكون تقرير سري عن الإيرادات والمصروفات.
- التقارير العامة : القوائم المالية التي تعد في نهاية السنة المالية وفقاً للمبادئ المحاسبية ، وتنقسم لكل من:

▪ قائمة الدخل Income Statement:

هي عبارة عن قائمة مالية تظهر نتيجة أعمال المنشأة من ربح او خسارة خلال فترة زمنية محددة وذلك عن طريق مقابلة الإيرادات والمصروفات الخاصة بتلك الفترة.

وتشمل في اعلاها على ثلاث عناصر:

- اسم المنشأة.
- اسم القائمة (قائمة الدخل).
- الفترة التي تغطيها القائمة.

ويدخل ضمن قائمة الدخل بعض المصطلحات ومنها:

أ- الإيرادات Revenues :

هي ثمن البضاعة المباعة أو الخدمات المقدمة من المنشأة، وتشمل المبالغ المحصلة والمبالغ تحت التحصيل مقابل بيع سلع أو أداء خدمه.

ب-المصروفات Expenses :

وهي تكلفة السلع والخدمات المستخدمة في العمليات وتنفيذ الأنشطة التي تزاولها المنشأة للحصول على الإيراد.

ج-صافي الربح أو الخسارة Net loss / Net profit:

الربح : هو عبارة عن الزيادة في الإيراد المحقق عن المصروفات المرتبطة به خلال فترة معينة والعكس في حالة الخسارة.

- البنك: هي عبارة عن الأموال المملوكة للمنشأة وتحتفظ بها في شكل حساب جاري لدى البنك.
- الصندوق: عبارة عن الأموال الجاهزة والموجودة في خزانة المنشأة.
- استثمارات قصيرة الأجل (ودائع البنك): وهي الموال التي تحتفظ بها المنشأة في شكل ودائع زمنية لدى البنوك.
- المصروفات المقدمة (المدفوعة مقدما): تمثل حق للمنشأة لدى الغير وسيتم الحصول على سلع وخدمات في المستقبل مقابل هذه المصروفات المدفوعة مقدما مثل الايجاراتالمقدمة أي المدفوعة مقدما.
- الايرادات المستحقة: ايرادات تم اكتسابها اي تم تحققها خلال الفترة المحاسبية والتي لم يتم تحصيلها بعد.

٢- الخصوم Liabilities:

عبارة عن الالتزامات أو التعهدات على المنشأة تجاه الغير مقابل حصولها على سلع أو خدمات أو قروض وتنقسم الى قسمين :

أ-الخصوم ثابتة/ طويلة الأجل Fixed liabilities:

هي الالتزامات التي يستحق سدادها خلال فترة زمنية تزيد عن سنة مالية واحدة مثل القروض العقارية او الصناعية والسندات وأوراق الدفع طويلة الأجل. أو انها تمثل ما يجب على المنشأة دفعه للغير بعد مدة تزيد في الغالب عن السنة مع الأخذفي الاعتبار انه يجب استبعاد قيمة الأقساط المستحقة سنويا لسداد هذه الديون من عناصر الخصوم طويلة الأجل وادراجها ضمن الخصوم المتداولة تحقيقا لمعيار الإفصاح العام.

ب- الخصوم متداولة/ قصيرة الأجل Current Liabilities:

- هي المبالغ المستحقة للسداد خلال السنة المالية او ماعلى المنشأة من التزامات يلزم تسديدها خلال السنة المالية مثل:
- قرض تجاري (قرض قصير الأجل): هي مبالغ مستحقة على المنشأة للبنك مقابل الحصول على قرض واجب السداد خلال السنة.
 - الدائنون (الموردون) : هي مبالغ مستحقة على المنشأة للغير مقابل الشراء على الحساب.
 - أ.دفع هي مبالغ مستحقة على المنشأة للغير مقابل الشراء على الحساب في صورة كمبيالات، أو هي تعهد كتابي من المنشأة بدفع مبلغ معين في تاريخ معين.
 - المصروفات المستحقة: هي المبالغ المستحقة على المشروع للغير مقابل خدمات تم أداءها للمشروع.
 - الايرادات المقدمة: هي الايرادات المقدمة قبل القيام بأداء الخدمة المرتبطة بها خلال الفترة المحاسبية.

3-حقوق الملكية Owner's Equity:

هي عبارة عن ما يملكه أصحاب المنشأة من اموال فيها، أو هي عبارة عن الالتزامات على المنشأة تجاه ملاكها وهي تشمل المبلغ الذي تم استثماره بالاضافة الى الأرباح التي حققها المشروع.

أشكال اعداد قائمة المركز المالي :

○ في شكل قائمة : كالشكل السابق. ويتم تبويبها وفقاً لطريقتين :

- من الأكثر سيولة إلى الأقل سيولة ويناسب ذلك البنوك.

- من الأقل سيولة إلى الأكثر سيولة ويناسب المنشآت الزراعية والصناعية .

○ في شكل تقرير: